أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/04/01م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

اتصالات مصرية لاحتواء "التوتر" في الأراضي الفلسطينية 3

150 ألف سوري هُجروا من الغوطة عشية القمة التركية-الروسية-الإيرانية 5

صواريخ الحوثيين في تزايد: ملامح مرحلة جديدة من الحرب 8

قضية الباقورة ومخفيات اتفاقية وادي عربة! 10

الانفراد والسرية في سياسة مصر الخارجية.. المظاهر والمخاطر 15

اتصالات مصرية لاحتواء "التوتر" في الأراضي الفلسطينية

أمد/ القاهرة: 31\3\2018

تجري مصر اتصالات دولية من أجل الضغط على إسرائيل، لإيقاف التصعيد ضد الشعب الفلسطيني، بعد استشهاد 16 فلسطيني يوم أمس الجمعة في يوم الأرض والعودة.

وتجري مصر اتصالاتها الدبلوماسية مع السلطات الأميركية والإسرائيلية والفلسطينية، من أجل احتواء الموقف وعدم التصعيد، لحقن دماء الشعب الفلسطيني.

وأفادت صحيفة "إيلاف" الإلكترونية السعودية، أن مصر تجري اتصالات بالتوازي مع حركتي فتح وحماس وفصائل فلسطينية أخرى، من أجل توحيد الموقف الفلسطيني، واستئناف عملية المصالحة الفلسطينية.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس، أيمن الرقب، إن القيادات الفلسطينية لم تكن على مستوى الحدث، مشيرًا إلى أن حركة حماس لم تظهر أية بادرة في اتجاه المصالحة، فلم تسلم الأمور إلى حكومة رامي الحمد الله، ولم تتخذ القيادة الفلسطينية أية خطوات مبشرة، ومنها رفع العقوبات عن قطاع غزة.

وأضاف لـ"إيلاف" أن الجميع لم يصل إلى حجم تضحيات الشعب الفلسطيني، ولم يتعاط مع تحركات الشعب الفلسطيني، مشيرًا إلى أن هناك تحرك روسي نحو إحياء عملية السلام.

وتوقع ألا تنجح موسكو في هذا الأمر، لاسيما في ظل الرفض الإسرائيلي لأية أدوار دولية باستثناء الدور الأميركي.

ودعت روسيا القيادات الفلسطينية والإسرائيلية إلى عقد لقاء قمة على أراضيها، مشددة على ضرورة إطلاق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

وقال فلاديمير سافرونكوف، نائب مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة خلال الجلسة الطارئة لمجلس الأمن التي كرّست للتطورات في قطاع غزة أمس الجمعة: "نؤكد استعدادنا لتقديم حلبة روسية يعقد عليها اجتماع بين الزعيمين الفلسطيني والإسرائيلي".

وشدد سافرونكوف على ضرورة إجراء المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول كافة مسائل الوضع النهائي، بما فيها قضية القدس، مشيرا إلى أن التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تستند إلى الأسس المعترف بها حسب القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وأكد الدبلوماسي الروسي على قلق بلاده البالغ إزاء "الأحداث المأساوية في قطاع غزة والأنباء عن ارتفاع عدد القتلى والمصابين نتيجة إجراءات الجيش الإسرائيلي لضبط الاحتجاجات الفلسطينية، التي بدأت في 30 مارس في إطار حملة متواصلة أطلق عليها "مسيرة العودة الكبرى".

وأضاف أن روسيا تدعو الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى "التحلي بضبط النفس والامتناع عن الأعمال المؤدية إلى قتل المدنيين الأبرياء".

150 ألف سوري هُجروا من الغوطة عشية القمة التركية-الروسية-الإيرانية

أمين العاصي، اسطنبول ـ باسم دباغ العربي الجديد 1\4\2018

على وقع اقتراب موعد القمة الروسية . التركية في أنقرة يوم الثلاثاء المقبل، والتي تتحول إلى قمة ثلاثية لقادة الدول الضامنة لاتفاق أستانة (تركيا وروسيا وإيران)، يوم الأربعاء المقبل في إسطنبول، تواصلت عملية التهجير من غوطة دمشق الشرقية، أمس السبت. وخرجت دفعة ثامنة أمس ضمّت مقاتلين تابعين لفصائل المعارضة السورية، ومدنيين اختاروا النزوح خشية من عمليات انتقام واسعة من قوات النظام، وإذلال متعمد في حال بقائهم. وذكرت وسائل اعلام النظام أن "الدفعة الجديدة تضم مهجرين من حي جوبر الدمشقي، ومدن زملكا وعين ترما وعربين في الغوطة الشرقية"، من المقرر نقلهم بالحافلات إلى منطقة قلعة المضيق في ريف حماة، قبيل نقلهم إلى مراكز إيواء في ريف إدلب وريف حلب الغربي. في غضون ذلك، يستمرّ القلق حول مصير دوما.

وأمس السبت، وصلت نحو 70 حافلة من الدفعة السابعة للمهجرين من الغوطة الشرقية بدمشق، لمنطقة قلعة المضيق بريف حماه الشمال الغربي، وهي الجزء الأكبر من هذه الدفعة التي تتالت حافلاتها، إلى شمال غربي سورية.

وبلغ عدد الواصلين لقلعة المضيق، بحسب تأكيد مصادر محلية بريف حماه لـ"العربي الجديد"، أكثر "من 3300 شخص، وصلوا على متن 70 حافلة انطلقت ليل الجمعة – السبت من بلدة عربين بالقطاع الأوسط في غوطة دمشق الشرقية". وكان مصدرٌ من منسقي الاستجابة في شمال سورية، قد قال لـ"العربي الجديد" إن "الدفعة السابعة تتألف من نحو مائة حافلة، تحركت على مرحلتين من ريف دمشق".

ومع وصول الدفعة الجديدة لريف حماه اليوم، تجاوز عدد الذين تم نقلهم من الغوطة الشرقية لدمشق، إلى مناطق شمال غربي سورية خلال أسبوع، 35 ألف شخص، مضافاً إليهم قرابة خمسة آلافٍ آخرين، كانوا قد نقلوا من مدينة حرستا قبل ذلك، إلى محافظة إدلب. وذكرت مصادر محلية في ريف إدلب لـ "العربي الجديد" أن "المخيمات لم تستوعب عدد المهجرين الكبير، وبعض المهجرين اضطروا للإقامة في مساجد، وأبنية مدارس في بعض مدن ريف إدلب وبلداتها".

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أمس، أن "نحو 150 ألف مدني غادروا الغوطة الشرقية منذ 28 فبراير/شباط الماضي"، مشيرة إلى أن "المدنيين لا يزالون مستمرين في مغادرة المنطقة ومن بينهم سكان من مدينة دوما،

يواصلون خروجهم عبر ممر في مخيم الوافدين شمال غوطة دمشق الشرقية". وكشفت أنه "غادر 607 أشخاص من سكان مدينة دوما"، موضحة أنه "غادر منذ 28 فبراير الماضي 29102 شخص من منطقة دوما". وادّعت الوزارة أنه "تستمر عودة المدنيين إلى سقبا، وكفر بطنا، وعين ترما، وزملكا، وحرستا، وغيرها من المناطق، في ظل توزيع المساعدات الإنسانية والأدوية عليهم".

إلى ذلك، ذكرت وزارة الدفاع الروسية أنه "جرى تمديد الهدنة الإنسانية لإتمام عملية إجلاء من تبقى من مقاتلي فصيل فيلق الرحمن (التابع للمعارضة السورية) من عربين في الغوطة الشرقية إلى إدلب شمال غربي البلاد"، لافتة إلى أن "عملية خروج مقاتلي فصيل فيلق الرحمن، وعائلاتهم من الغوطة الشرقية وصلت إلى مرحلتها النهائية". من جانبها، نقلت وكالة "سانا" التابعة للنظام، عن مصدر في قوات النظام تأكيده "خروج أكثر من 38 ألف مقاتل تابع للمعارضة مع عائلاتهم من جوبر وزملكا وعربين وعين ترما بالغوطة الشرقية، عبر ممر عربين إلى إدلب حتى الجمعة".

من جهته، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أنه "ارتفع إلى 191400 شخص عدد الخارجين من غوطة دمشق الشرقية، نحو الشمال السوري، ومناطق النظام في محيط دمشق"، مشيراً إلى أن "هناك من بقي في المناطق التي سيطرت عليها قوات النظام ضمن الغوطة الشرقية". وأشار إلى أنه "خرج نحو 43400 شخص نحو الشمال السوري وهم نحو 38400 شخص خرجوا من زملكا وعربين وجوبر التي يسيطر عليها فيلق الرحمن إلى الشمال السوري، إضافة لـ 5 آلاف شخص خرجوا نحو الشمال السوري من مدينة حرستا التي كانت تسيطر عليها حركة أحرار الشام الإسلامية".

بموازاة ذلك، لا تزال الأنظار تتجه إلى مآل التفاوض المستمر منذ أيام عدة بين "جيش الإسلام"، أبرز فصائل المعارضة السورية، وبين الجانب الروسي حول مدينة دوما كبرى مدن غوطة دمشق الشرقية. ولا يزال الفصيل يقاوم ضغوطاً روسية عليه للخروج من الغوطة، ويؤكد قادته أن موقفهم "واضح وثابت" وينهض على "رفض التهجير القسري، والتغيير الديمغرافي لما تبقى من الغوطة الشرقية".

سياسياً، فيما يبدو تعزيزاً متصاعداً للعلاقات التركية الروسية، يزور الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يوم الثلاثاء المقبل، العاصمة التركية أنقرة، لمدة يومين، لترؤس اجتماعات المجلس الأعلى التركي الروسي للتعاون، وكذلك لوضع حجر الأساس لمفاعل أك كويو النووي التركي، وكذلك للمشاركة في قمة إسطنبول

للضامنين الثلاثة (روسيا وإيران تركيا) المقررة يوم الأربعاء المقبل، لمناقشة الخطوات المقبلة الخاصة بالشأن السوري.

وتأتي هذه الزيارة بعد التخلي الروسي عن قوات حزب "الاتحاد الديمقراطي" (الجناح السوري للعمال الكردستاني)، ما سمح للقوات التركية بالسيطرة على منطقة عفرين التابعة لمحافظة حلب السورية، وطرد الكردستاني منها. ومن المنتظر أن تتناول المحادثات بين الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وبوتين، الخطوات المقبلة في سورية وكذلك منطقة تل رفعت، التي كانت تحت سيطرة "الاتحاد الديمقراطي" قبل أن تتسلمها قوات الدفاع الوطني التابعة للنظام. وما زالت المحادثات مستمرة بين الجانبين مع إصرار تركيا على السيطرة عليها، في الوقت الذي ما زالت فيه المفاوضات مستمرة.

وبحسب المركز الصحافي التابع للرئاسة التركية: "سيقوم الرئيسان بوضع حجر الأساس لمفاعل أك كويو النووي الذي تشرف تركيا على إقامته في ولاية مرسين التركية على البحر المتوسط، بعد أن أنهى عدد من الأتراك التدريبات اللازمة لتشغيل المفاعل في روسيا".

وسيشارك الرئيس الروسي، يوم الأربعاء المقبل، باجتماع رؤساء دول الضامنين الثلاثة لاتفاقات استانة، ومن المنتظر أن يتناول الاجتماع الذي سيحضره الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أيضاً، مناقشة وإعادة تقييم كل الخطوات التي تمّ تطبيقها في سورية في إطار اتفاقات خفض التصعيد، والتي أدت حتى الآن، إلى إنهاء سيطرة المعارضة السورية على منطقة خفض التصعيد في الغوطة الشرقية، وكذلك سيطرة النظام والروس والإيرانيين على مساحات واسعة من ريف حماة، وسيطرة الأتراك على منطقة عفرين، ونشرهم لثماني نقاط مراقبة في محافظة إدلب.

وتأتي هذه القمة الثلاثية، في الوقت الذي أعلن فيه، الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في وقت سابق، عن نيته سحب قوات بلاده من سورية، وتلاه تخفيض 200 مليون دولار من الدعم المقدم لإعادة الإعمار في مناطق سيطرة القوات الأميركية شرق الفرات، وكذلك في ظل تصاعد كبير للتوتر بين تركيا وفرنسا، إثر محاولات باريس دعم "قوات سورية الديمقراطية"، وكذلك في الوقت الذي تتصاعد فيه الضغوط لإنهاء الاتفاق النووي الإيراني، بينما يبحث الأوروبيون فرض المزيد من العقوبات على إيران في ما يخص برنامجها الصاروخي.

صواريخ الحوثيين في تزايد: ملامح مرحلة جديدة من الحرب

صنعاء ـ العربي الجديد 1\4\2018

يبدو أن الصواريخ البالستية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، في اليمن، تشكّل ملامح مرحلة جديدة في الحرب المستمرة في البلاد منذ أكثر من ثلاث سنوات، مع تكرار إطلاق الجماعة صواريخ باتجاه السعودية، فيما تتجه أصابع الاتهام الخاصة بالتحالف نحو محافظة صعدة اليمنية، معقل الحوثيين، بوصفها المحافظة التي تخزّن أسرار الجماعة العسكرية، وتبدو عصيّة على الاختراق.

وبالتزامن مع مغادرة المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، العاصمة صنعاء، أمس السبت، أطلق الحوثيون صاروخاً بالستياً هو التاسع خلال أقلّ من أسبوع. وهو رقم قياسي غير مسبوق بالنسبة إلى الجماعة، يشير إلى تطور نوّعي لترسانة الجماعة الصاروخية التي تهدد من خلالها السعودية، ما يتناقض مع مؤشرات الجهود الدولية الحثيثة التي تسعى لاستئناف مفاوضات السلام، في الجولة الأولى للمبعوث الأممي إلى البلاد أخيراً.

ووفقاً لوسائل الإعلام الرسمية التابعة للحوثيين، فإن "أغلب الصواريخ التي انطلقت خلال الأيام، تنتمي إلى المنظومة البالستية الجديدة"، المعلن عنها حديثاً، تحت مسمّى "بدر 1"، وهي منظومة تُطلق من منصات متحرّكة. وركّزت من خلالها الجماعة على المدن السعودية، إذ أطلقت، حسبما كشفت مصادر قريبة من الجماعة لـ"العربي الجديد"، ستة صواريخ على الأقل في أقل من عشرة أيام، بينها صاروخان استهدفا منشأتين تابعتين لشركة "أرامكو السعودية" في كلٍ من منطقتي نجران وجيزان الحدوديتين في 22 مارس/آذار و29 منه على التوالي، بالإضافة إلى ثلاثة صواريخ على الأقل استهدفت مطاري نجران وجيزان مساء 25 من الشهر الماضي، وصاروخ أطلقته الجماعة أمس، وقالت إنه "استهدف معسكراً لقوات الحرس الوطني السعودي"، فيما ذكر التحالف أنه "تم إطلاقه بطريقة عشوائية وعبثية باتجاه نجران، لاستهداف المناطق المدنية والآهلة بالسكان".

وفي وقت كان التحالف يعلن في العادة عن التصدي للصواريخ الحوثية وإسقاطها بدون أضرار، بالإضافة إلى تدمير منصاتها في الأراضي اليمنية، بواسطة المقاتلات الحربية التابعة للتحالف، إلا أن الأضرار التي خلّفتها الصواريخ كانت لافتة، وآخرها صاروخ نجران، الذي تساقطت شظاياه في أحد أحياء المدينة، وأصيب مقيم هندي بجروح. ومثل ذلك الصاروخ الذي استهدف الرياض قبل أيام، ولم يعلن التحالف عن

تدمير منصته. ما يشير إلى تطور لدى الجماعة، بإخفاء المنصات التي تطلق منها الصواريخ باتجاه السعودية.

ويظهر العدد الكبير من الصواريخ المُطلقة، مقارنة بما كان عليه الحال خلال الثلاث السنوات الماضية، أن الحوثيين، على الرغم من الحرب والقصف الجوي المستمر الذي يستهدف المواقع العسكرية الافتراضية لهم، والحصار الذي يفرضه التحالف وآليات الرقابة حول الوارادت إلى البلاد، تمكنوا من إيصال رسائل مفادها بأنهم طوّروا قدراتهم العسكرية في شأن الصواريخ البالستية التي استهدفت السعودية على الأقل.

في المقابل، فإن التحالف يبدو مستفيداً هو الآخر من الصواريخ التي يطلقها الحوثيون، لإثبات أن الجماعة الحوثية التي يحاربها، ويتهم إيران بدعمها، تهدّد بالفعل المدن السعودية، وبأن الصواريخ المتكررة تعزّز الاتهامات الموجهة إلى إيران، سواء بتهريب صواريخ بالستية أو تقديم قدرات نوعية للحوثيين، تمكّنهم من تطوير صواريخ بالستية بتقنيات إيرانية.

في غضون ذلك، ترسم التطورات ملامح مرحلة جديدة، إذ من المرجّح أن التصعيد بهذه الوتيرة غير المسبوقة من قبل الحوثيين لن يمر بدون رد بتصعيد عسكري من قبل التحالف، بالاستفادة من التصعيد المقابل من الحوثيين. وهو ما بدت معالمه واضحة من خلال تركيز المتحدث باسم التحالف العقيد تركي المالكي على الحديث عن مدينة صعدة، شمالي البلاد، معقل الحوثيين العسكري الحصين، كأبرز محافظة يمنية أُطلقت منها الصواريخ باتجاه السعودية، ما دفع التحالف إلى تكرار الضربات الجوية بوتيرة يومية عليها.

قضية الباقورة ومخفيات اتفاقية وادي عربة!

توجان فيصل الجزيرة نت 1\4\2018

الموضوع السياسي الراهن –الذي بدأ ينافس الموضوع المعيشي في الأردن– هو أراضي منطقة "الباقورة"، التي أثار ملفها عضو في مجلس النواب الأردني في صيغة أسئلة موجهة إلى الحكومة عن حقيقة "تملّك" اليهود الإسرائيليين لآلاف الدونمات في الباقورة.

ولا يُستبعد أن يُصبح هذا الموضوع جزءا من الاحتجاج الشعبي على الأوضاع المعيشية، لكون الزعم الرسمي هو أن دور المملكة الأردنية في الحفاظ على القدس هو ما تسبب في الأزمة الاقتصادية؛ فالبيع وحتى التفريط المجاني في أراض أردنية لصالح العدو الصهيوني لا يتسق مع زعم الحفاظ على القدس!

"الباقورة" ومعها "الغُمُر" تعتبران أراضي "أردنية"، وكانت هذه الأراضي جزءا من إمارة شرق الأردن منذ أنشأت بريطانيا تلك الإمارة، وأقامتها في الأرض التي لم تُرد لها أن تكون ضمن ما تعهدت به للصهيونيةالعالمية من إقامة وطن قومي لليهود، بل أرادتها مستودعا لمخرجات ذلك المخطط.

ولكنّ المنطقتين باتتا محتلتين لصالح مستوطنات صهيونية؛ الباقورة بالبيع منذ ما قبل إقامة دولة لليهود، والغُمُر نتيجة تمدد المستوطنات والسطو على الأرض والمياه الجوفية في حوض الديسي.

والأراضي الأردنية (ومعها المياه والثروات الجوفية) الواقعة في قبضة الاحتلال الصهيوني اقترب استحقاق فتح ملفها، لكون الباقورة والغُمُر تم وهبهما لإسرائيل ضمن ملحقين خاصين بهما في اتفاقية وادي عربة، بتعريفات وشروط عجيبة.

وقد أشاعت الحكومة أن الأمر "تأجير"، رغم عدم ذكر التأجير في نص الاتفاقية وعدم وجود أجرة، بل هو ترتيب كلّف الأردن خسائر اقتصادية وأمنية، في عملية خداع للشارع البسيط لترويج زعم أن اتفاقية وادي عربة أنجزت "تحرير كامل الأراضي الأردنية المحتلة دون التنازل عن شبر واحد"!

الملحقان متشابهان –إلى حد التطابق– باستثناء أنه في حال الباقورة يشار إلى المستوطنين فيها بأنهم "المتصرفون في الأرض"، بناء على مقدمة في ملحقها تقول إن منطقة الباقورة "فيها حقوق ملكية أرض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية"، أي أن الجانب الأردني هنا أقر لإسرائيل والإسرائيليين بـ"ملكية" الأرض سياسيا!

أما في حالة الغُمُر؛ فقد استولى مستوطنون على أراض زراعية ومياه جوفية أردنية منذ عقود، بخرقهم حدود هدنة عام 1967 وعلى امتداد 128 كم من الحدود طولا، وبمساحة كلية تصل إلى 387.4 كم2. وذلك بزعم التصدي للفدائيين الذين يستهدفون المستوطنين في وادي عربة، أي بذات زعم "أمن إسرائيل" الذي تُرتكب باسمه كافة المحرمات.

ولكن الحقيقة التي يُقرّ بها باحثون إسرائيليون هي إحضار مستوطنين جدد كثر إلى وادي عربة بعد حرب يونيو/حزيران 1967، وإعطاؤهم "تصاريح استثنائية" تسمح لهم بزراعة أرض داخل الحدود الأردنية، بل وحفر آبار فيها لري مزارع على جانبيْ ما كان حدود هدنة عام 67.

وهذا الوضع هو ما قبِلهُ "المفاوض" الأردني باعتباره يؤسس حقا للمستوطنين اليهود –بل ولإسرائيل– في مئات ألوف الدونمات التي احتلتها (ولم تشترها أو تستأجرها)، بدون أية مقاومة ولا حتى تسجيل اعتراض دولي. وقبوله جاء في الملحق الخاص بالغُمُر في اتفاقية وادي عربة.

وهو ما أعطاه شرعية تصل إلى زعم منح "حقوق استعمال الأرض" للمستوطنين المحتلين لهذه المنطقة، بنص (المادة 2) من الملحق التي سمّت المستوطنين "مستعملي الأرض"! وبقية ما يتعهد به الأردن –نتيجة اعترافه هذا– سنعود إليه لاحقا.

ولكننا نبين هنا أن حفر بئر دون ترخيص جرمٌ يعاقب عليه القانون الأردني، ولو ارتكبه أردني في أرض أردنية مملوكة له. وفداحة الإخلال بهذا إرضاء للإسرائيليين لا يفيد فيها التوقف عند ما جاء في (المادة 6) من الاتفاقية والمعنونة بـ"المياه"، والتي أتت في حدود ثلاثمئة كلمة لا تفيد سوى "ذرّ المياه في العيون"، لكونها حديثا إنشائيا عاما وليس إجرائيا.

فحجم التفريط يأتي في ملحق آخر لاتفاقية وادي عربة عنوانه "الأمور المتعلقة بالمياه"، والذي طوله خمسة أضعاف هذه المادة؛ وهو مليء بأرقام واشتراطات ننقل منها نزرا يسيرا لضيق مساحة المقال.

فمما ورد في (المادة 4) من الملحق المعنون بـ"المياه الواقعة في منطقة وادي عربة" (والمادة 4 في الملحق بحجم كامل مادة "المياه" رقم 6 في الاتفاقية)؛ تنص على أن الآبار في الجانب الأردني والتي حفرتها واستعملتها إسرائيل.

وكذلك الأنظمة المرفقة بها ستسمر إسرائيل في استعمالها "بالكميات والنوعية الموضحة في ذيل هذا المرفق الذي سيتم إعداده مشتركا" (الذيل غائب، ولم يلحق بالمرفق في الكتاب الذي نشرته الحكومة للاتفاقية وملاحقها، رغم أنه كتاب تضمن حتى خطابات مؤيدة للاتفاقية عند إقرارها).

وأي بئر قد تفشل سيتم استبدالها وتُعامل "كما لو" أن حفرها جرى بموجب رخصة من الجهات الأردنية وقت الحفر، وسيتم ربط البئر الجديدة بأنظمة المياه والكهرباء الإسرائيلية.

ويجوز لإسرائيل أن تزيد طاقة الضخ من الآبار الأردنية وأنظمتها بما سقفه عشرة ملايين متر مكعب سنويا، زيادةً على الإنتاج المشار إليه في (الفقرة 1)، التي لا نعلم ما هي لأن ذيل المرفق الموعود الذي يتضمنها لم ينشر.

ويُشترط أن يتم تنفيذ هذه الزيادة خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة، وتشغيل وصيانة هذه الآبار وأنظمتها سيكون مسؤولية الأردن، وسيتم التعاقد بشأنها على نفقة إسرائيل ومع سلطات أو شركات تختارها إسرائيل!!

وبعد بياننا هذا لبعض المخفي، والذي هو أعظم في شأن الغُمُر منه في شأن الباقورة؛ نعود باختصار أيضا للأحكام الواردة في ملحقيْ الباقورة والغُمُر المتطابقين حرفيا، باستثناء ما أشرنا إليه من استناد إعطاء حقوق للمستوطنين في الغُمُر إلى وصفهم بـ"مستخدمي الأرض"، بينما إعطاء ذات الحقوق لمستوطني الباقورة جرى بوصفهم بـ"المتصرفين بالأرض"، لكونهم لهم فيها "حقوق ملكية أراض خاصة ومصالح مملوكة إسرائيلية".

الملحقان يجري تقديمهما بكون إسرائيل تعترف بـ"السيادة الأردنية على المنطقة"، ولكن ما يلي ذلك من حقوق للمستوطنين والتزامات على الأردن ينفي هذه السيادة؛ فالأردن يتعهد بأن يمنح –دون استيفاء رسوم– حرية غير مقيدة للمستوطنين الإسرائيليين في المنطقتين، ولضيوفهم أو مستخدميهم –دون تحديد أو ذكر لجنسياتهم– بالدخول والخروج واستعمال المنطقتين.

كما يتعهد الأردن بألا يطبق تشريعاته الجمركية أو المتعلقة بالهجرة (الفيزا) على الذين يعبرون إلى المنطقتين، لغرض الزراعة أو السياحة أو أي غرض آخر يُتفق عليه. ونحن لم نسمع –إلى يومنا هذا– عن بحث جرى في غرض للدخول والخروج، وهو ما يجعل المنطقتين حدودا مفتوحة لجهة واحدة.

ويلتزم الأردن بـ"اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية" لحماية هؤلاء الداخلين والخارجين والمقيمين، ومنع "إيذاءهم" أو حتى "مضايقتهم"، ويلتزم أيضا بـ"دخول رجال الشرطة الإسرائيلية بلباسهم، وبالحد الأدنى من الشكليات لغرض التحقيق في الجرائم أو معالجة الحوادث الأخرى، المتعلقة حصريا بالإسرائيليين أو ضيوفهم أو مستخدميهم".

ولا يحق للأردن تطبيق قوانينه الجنائية على الأنشطة بالمنطقة المحصورة بأشخاص من التبعية الإسرائيلية (وكلهم كذلك)، فيما القوانين الإسرائيلية –التي تنطبق على إسرائيليين خارج الحدود الإسرائيلية– يمكن أن تطبق على الإسرائيليين وأنشطتهم داخل المنطقتين، ولإسرائيل اتخاذ إجراءات في المنطقتين لتنفيذ تلك القوانين.

وبالتجربة (لكون النص مغيباً هنا)؛ ثبت أنه يستحيل على الأردني دخول أي من هاتين الأرضين الأردنيتين "المحررتين"، حسب زعم كل الحكومات الأردنية منذ وُقعت اتفاقية وادي عربة.

والجديد هو أن رئيس الحكومة الموقِّعة تطوع للرد على أسئلة نائب في البرلمان عن ملكية إسرائيليين لأراضي الباقورة، بقوله –لأول مرة– إن فيها أملاكا خاصة لإسرائيليين. وقصة الاستيطان في الباقورة بدأت ببيع الحكومة الأردنية عام 1926 ستة آلاف دونم –من أراضي إمارة شرق الأردن– تقع عند التقاء نهر اليرموك ونهر الأردن، للصهيوني بنحاس روتنبرغ الذي كانت بريطانيا منحته امتياز شركة توليد كهرباء في تلك المنطقة.

وكان واضحا أن منشآت شركة توليد الكهرباء –بما فيها سكن العمال– لا يلزمها سوى بضعة دونمات، كما بين ذلك أبرزُ رموز المعارضة الوطنية حينها النائب شمس الدين سامي، مشيرا إلى الفساد الإداري والمالي الذي رافق هذا البيع، وحذر من أن "المشروع صهيوني محض ولم تكن الحكومة مجبرة على إدخاله البلاد". وقد قاطع الشعبُ الأردني المشروعَ واشترى مولدات خاصة، ولكن الأمير عبد الله دشن المشروع برعايته. وصدق ظن الشعب إذ أصبح المشروع –بحسب مؤرخين أردنيين– قلعة حربية لجيش الاحتلال في حرب 1948، والذي أوقفها عن العمل هو قصف الجيش العراقي لها.

ولكن في 1950 ارتدّ أمر هذا البيع على الأردن بقيام جيش الاحتلال باحتلال منطقة الباقورة، التي كان روتنبرغ قد باع بعض أراضيها ليهود آخرين. وحينها جرى احتلال 1390 دونماً من أرض المملكة، وأعلنت إسرائيل أن 830 منها أملاك خاصة لإسرائيليين.

أما كيف تدرّج الأمر للقبول بوضع عجائبي وخطير بل ومهين كهذا؛ فيلزمه بحث في "المغنين وليس الأغاني". وبالتالي تلزمه مقالة أخرى.

الانفراد والسرية في سياسة مصر الخارجية.. المظاهر والمخاطر

عبد الفتاح ماضي الجزيرة نت 1\4\2018

منذ أيام قليلة أعلنت السفارة المصرية في الولايات المتحدة التوقيع على اتفاق -باسم "توافق الاتصالات والأمن المتبادل" (CISMOA)- مع وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، ممثلة في القيادة العسكرية الوسطى بقيادة الجنرال جوزيف فوتيل. وما عُرف عن الاتفاقية -حتى الآن- هو ما تضمنه بيان السفارة، وما جاء في وسائل إعلام مختلفة.

ينص هذا الاتفاق -الذي سبق لدول عربية وغير عربية التوقيع عليه- على فتح قنوات اتصالات مؤمنة ومشفرة بشكل متواصل مع الجيش الأميركي أثناء العمليات المشتركة، والسماح في أي وقت للعسكريين الأميركيين -أو عملائهم المرخص لهم- بدخول المنشآت العسكرية للبلد المضيف للتأكد من سلامة المعدات.

ويُلزم الاتفاقُ الدولَ الموقعة بعدم استخدام السلاح الأميركي دون موافقة واشنطن، وبالسماح للقوات الأميركية باستخدام المجال الجوي والعسكري والبحري لهذه الدول. كما يسمح للدول الموقعة بالحصول على الأسلحة والصواريخ المحظورة عليها في السابق، مع ربط أنظمة الاتصالات بينها وبين واشنطن، ودفاع أميركا عنها لو حصل اعتداء عسكري عليها.

وفي حالة الحرب؛ تطلب الولايات المتحدة من الدول الموقعة الدعم العسكري واستخدام القواعد العسكرية كمراكز للعمليات العسكرية، وتكون القوات العسكرية للدول الموقعة تابعة للقيادة المركزية الأميركية (CENTCOM). وبعض بنود هذا الاتفاق معمول بها من قبل حسب متابعين للشأن العسكري، وبعضها الآخر -كالجزء الخاص بنظم الاتصال والشفرات المشتركة- يقول هؤلاء إنه جديد.

وقد برر بيان السفارة الاتفاق بأنه يأتي ضمن جهود مكافحة الإرهاب، وذلك رغم أن الأخبار أكدت أن مصر وقعت عليه في يناير/كانون الثاني، بعد سنوات أو عقود من الرفض؛ وهو ما يعني أنه سابق على مسألة الإرهاب تلك.

كشف هذا الاتفاق عن نمط متكرر في التعامل مع القضايا الخارجية المصيرية؛ فقد أصبحت السياسة الخارجية تعاني من أمرين جديدين، هما: الانفراد والسرية.

نعم؛ العلاقات العسكرية/العسكرية صارت متشعبة ومعقدة نظرا لتطور تقنية الأسلحة الحديثة ونظم الاتصالات، وقد يتطلب هذا قدرا من السرية، لكن يجب أن تظل هناك ثوابت عليا تتصل بالسيادة الوطنية، وبالأمن القومي المصري والعربي.

ويتطلب ذلك توفر الحد الأدنى من الشفافية، والتقيد بالحد الأدنى أيضا من الإجراءات المعروفة لصنع القرار الخارجي السليم دستوريا وقانونيا.

إهمال المصالح الوطنية

تعبّر السياسة الخارجية لأي دولة عن المصالح الوطنية العليا لهذه الدولة، والتي تُحدَّد –في واقع الأمر– في ضوء طبيعة النظام السياسي في الداخل وغاياته وقدراته، وطبيعة البيئة الإقليمية والخارجية ومحدداتها.

وللأسف؛ حدث –منذ 2013– خلل جسيم في تحديد أسس المصلحة الوطنية المصرية، وضبط بوصلة الأمن القومي العربي، وانعكس ذلك جليا في تراجع قدرات مصر والدول العربية المتعلقة بالتعامل مع محددات البيئة الدولية بقدر من الاستقلالية، وبما يراعي مصالح الشعوب العربية في المقام الأول.

فالثورات المضادة –التي ضربت المنطقة– انعكست على السياسات الخارجية لمصر والدول الداعمة للثورات المضادة. لقد أصبحت ثورات عام 2011 مصدرَ خطرٍ وجودي على تلك الدول، وصار استهداف حركات وأحزاب التيار الإسلامي وقوى ثورات 2011 الهدفَ الرئيسي في سياسات تلك الدول الداخلية والخارجية، وأنفقت مليارات الدولارات من أجل هذا.

لم تعد دولة الاحتلال الإسرائيلي مصدر التهديد الرئيسي لتلك الدول، وصارت إيران وتركيا الخصم الرئيسي لدول عدة في المنطقة، كما استمر استخدام "خطاب الحرب على الإرهاب"، وكذا رفع "فزاعة الإسلاميين" بعد وضع الإسلاميين جميعا في سلة واحدة، وعدم التمييز بين المعتدلين منهم والحركات المتطرفة المسلحة.

تمّ كل ذلك لتبرير القمع وغلق المجال السياسي في الداخل، ولتمرير صفقات تسليح ضخمة واتفاقيات خارجية مشبوهة، باعتبار أن مصر في حالة حرب مع الإرهاب. ولم يُعرف كيف ستسدد مصر تكاليف تلك الصفقات، ولا الغاية الرئيسية منها، بالنظر إلى أن الحرب على الإرهاب لا تتطلب الأسلحة الثقيلة التي تتضمنها تلك الصفقات.

وحدث خلل آخر هو إضعاف الدور التقليدي لوزارة الخارجية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، وانفراد السيسي وأجهزته الاستخبارية كفاعل رئيسي في هذا الصدد. لقد كان لرؤساء الجمهورية سابقا نفوذ كبير بلا شك، لكن دون عنصريْ السرية والانفراد اللذيْن سنشير لهما بعد قليل.

الخلل الذي أشرنا إليه في تحديد المصالح الوطنية يفسر القرارات الجمهورية التي صدرت بنقل أعضاء في السلك الدبلوماسي إلى وظائف إدارية، وإنهاء ابتعاث عدد من الدبلوماسيين في الخارج وإعادتهم إلى مصر، وذلك على خلفية "الشك في ولائهم" للنظام أو بتهمة "التعاطف مع الإخوان".

وللأسف؛ اقترن هذا بخطاب إعلامي تحركه أجهزة الأمن ويروج لشعارات "الوطنية" ومواجهة مؤامرات خارجية، الأمر الذي زعزع الكثير من الثوابت والحقائق بناءً على قناعات زائفة، بجانب أنه تسبب في أزمات دبلوماسية مع دول مثل السعودية والسودان والمغرب وغيرها.

تجاوز الأطر المؤسسية

الخلل الثالث هو انفراد السيسي وأجهزته الأمنية بعقد صفقات واتفاقيات خارجية بشكل سري، دون مشاركة المؤسسات السياسية الرسمية في الدولة، ودون التقيد بالإجراءات التي يحددها الدستور والقانون.

فبجانب الاتفاق العسكري الأخير مع وزارة الدفاع الأميركية الذي أشرنا إليه؛ هناك صفقات الغاز مع دولة الاحتلال، واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع هذه الأخيرة ومع السعودية وقبرص واليونان، والتنازل عن جزيرتيْ تيران وصنافير، ومنح السعودية ألف كلم2 من سيناءلمشروع "نيوم".

وهو مشروع تتطلب أجزاء منه موافقة إسرائيلية، الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأنه سيؤدي إلى تدويل منطقة تيران وصنافير ومضيق العقبة بأكمله، وإنهاء سيطرة العرب عليها في أي صراع مستقبلي.

ويمثل اتفاق المبادئ بين مصر وإثيوبيا والسودان –الذي وُقّع في مارس/آذار 2015– مثالا آخر على الانفراد في القضايا المصيرية، فقد وقّعه السيسي وتنازل فيه للجانب الإثيوبي دون علم المسؤول الأول عن ملف السد بالحكومة (وزير الموارد المائية والري)، ثم تأزم الأمر مع ضعف الإدارة المصرية للملف، والخلافات المصرية/السودانية الدورية، وتعنت الجانب الإثيوبي.

وامتد مبدأ السرية إلى عدة قضايا أخرى لا نعرف بالضبط ما المصلحة المصرية فيها؛ فمصر صارت حليفا إستراتيجياً لإسرائيل حسب المسؤولين الإسرائيليين، والعلاقات المصرية/الإسرائيلية وصلت حدا من التنسيق الأمني لا مثيل له منذ اتفاقية كامب ديفد 1979، ولا يُعرف عنها إلا القليل ويتم هذا غالبا عبر

مقالات في صحف إسرائيلية وغربية، أو من تسريبات لمكالمات هاتفية لشخصيات أمنية أو سياسية مصرية.

ومن ذلك التسريب الصوتي في فبراير/شباط 2017 لمكالمة هاتفية بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ومحامٍ شخصي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والذي كشف عن مراجعة المحامي لبنود اتفاقية ترسيم الحدود المصرية/السعودية، وتنسيق الطرفين بشأن تنازل مصر عن جزيرتيْ تيران وصنافير.

كما كشف موافقة شكري على مقترح المحامي بأن مصر لن تعدل الاتفاقية دون موافقة مسبقة من الحكومة الإسرائيلية، وأنها ستواصل تسليم الجزيرتين بغض النظر عن قرارات القضاء في مصر.

وهناك أمثلة كثيرة تعبر عن المواقف المتباينة بين المعلن والسري، فاستهداف مواقع تنظيم الدولة في ليبيا يتم بشكل سري، وبالتنسيق مع خليفة حفتر ممثل الثورة المضادة في ليبيا، في حين لم تعترض مصر على حكومة التوافق واتفاقية الصخيرات التي يفترض أن تقوض قوة حفتر حليف مصر. أما التعاون الأمني مع سوريا فليس معلنا، وهناك دعم مصري علني للتدخل الروسي بسوريا، ورفض لأي تسوية يكون الإسلاميون طرفا فيها.

قمم واتفاقات سرية

وبينما يوجد خطاب مصري معلن عن حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي؛ تُعقد قمم سرية بين حكام المنطقة، كقمة اليخت التي تمت برعاية رجل الأعمال الأميركي جورج نادر في أواخر 2015، وجمعت سرا قادة ومسؤولين بارزين من مصر والأردن والإمارات والسعودية والبحرين، لإعادة تشكيل المنطقة بما يسمح بمواجهة تركيا وإيران.

وقبل هذا؛ كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن لقاء سري عُقد في 21 فبراير/شباط 2016 بمدينة العقبة، وحضره جون كيري وزعماء مصر وإسرائيل والأردن.

وفي حين لا يذكر الخطاب الرسمي للحرب في سيناء دورا للإسرائيليين، نجد أن صحيفة نيويورك تايمز أوردت في 3 فبراير/شباط 2018 أن إسرائيل شاركت بأكثر من مئة ضربة جوية في الحرب على الإرهاب بسيناء، وأنها تزود الجيش المصري بنتائج عمليات الاستطلاع التي تقوم بها طائراتها في سيناء.

أما العلاقات مع كوريا الشمالية فقد تمت أيضا في سرية، وبخرق للعقوبات الدولية ضدها؛ حيث نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤولين أمميين وأميركيين قولهم إن مصر تشتري الأسلحة من كوريا الشمالية، وتسمح للدبلوماسيين الكوريين الشماليين باستخدام سفارة بلادهم بمصر كمركز لبيع الأسلحة لدول أخرى.

ويُعتمد مبدأ السرية أيضا في اتفاقيات أخرى أبرمتها الأجهزة المخابراتية والأمنية، ولم يعرف عنها المصريون شيئا إلا عبر الصحف الأجنبية، كالعقود التي أبرِمت مع شركات خاصة بالغرب لاستيراد أجهزة تجسس وأسلحة لقمع المتظاهرين، والعقود التي وُقعت مع شركات علاقات عامة أميركية لتحسين صورة مصر بالخارج، وكلفت نحو 240 ألف جنيه يوميا (أي ما يزيد على 13 ألف دولار)؛ حسب ما أعلِن من أرقام في الصحف.

أخيرا؛ لا شك أن المنطقة تُعَدّ لحروب مدمرة بجانب حروبها وصراعاتها الحالية، ولا شك أيضا أن هناك حاجة دولية لدورٍ مصري محوري في استمرار جبهة ما يسمى الحرب على الإرهاب، وفي ضبط عمليات الهجرة إلى أوربا عبر المتوسط، فضلا عن ضمان استمرار مشتريات السلاح الغربي والروسي إلى مصر ودول المنطقة، وضمان وجود أنظمة مرتهنة بتطبيع العلاقات العربية/الإسرائيلية.

ولهذا لا يُتوقع تغيير السياسة الخارجية المصرية ومواجهة هذه المخاطر إلا بتغيير المعادلة السياسية داخل مصر (قلب العالم العربي)، ووصول حكومة ديمقراطية منتخبة قادرة على الاستقواء بالشعب والمؤسسات الديمقراطية، وإعادة رسم السياسة الخارجية بما يحقق المصالح الوطنية والأمن القومي العربي، والتعامل بندية مع محددات ومخاطر البيئتين الإقليمية والدولية.

تم بحمد الله